

Distr.: General
6 July 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثالثة والأربعون

24 شباط/فبراير - 13 آذار/مارس و15-23 حزيران/يونيه 2020

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 22 حزيران/يونيه 2020

39/43 - تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ يعيد تأكيد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات

الصلة،

وإذ يؤكد أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة ليبيا واستقلالها ووحدتها وسلامة إقليمها،

وإذ يتطلع إلى أن يكون مستقبل ليبيا قائماً على العدالة والمصالحة الوطنية واحترام حقوق

الإنسان وسيادة القانون،

وإذ يعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن ليبيا،

وإذ يسلم بأهمية اتفاق الصخيرات السياسي الليبي لعام 2015 الذي حدد المبادئ الضامنة

لحقوق الشعب الليبي في الانتقال السلمي إلى مستقبل سياسي ديمقراطي،

وإذ يسلم أيضاً بالدور المركزي للأمم المتحدة ومسؤوليتها المشتركة في تيسير عملية سياسية

تصالحية شاملة بين الأطراف الليبية جوهرها اتفاق الصخيرات السياسي الليبي، الذي يتضمن خطوات

ذات مصداقية ومتسلسلة نحو تفكيك الأسلحة والجماعات المسلحة من جانب جميع الأطراف العاملة

خارج السلطة التنفيذية الشرعية والمدنية لليبيا، وفقاً للمادة 34 من الاتفاق وقراري مجلس

الأمن 2420(2018) المؤرخ 11 حزيران/يونيه 2018 و2486(2019) المؤرخ 12 أيلول/سبتمبر 2019، مما

يؤدي إلى وقف شامل ودائم لجميع الأعمال العدائية،



وإذ يعرب عن تأييده الكامل لاستنتاجات مؤتمر برلين المعني بليبيا، المعقود في 19 كانون الثاني/يناير 2020⁽¹⁾، بوصفها خطة العمل المتبعة في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وفي خريطة الطريق السياسية التي قدمها في 20 أيلول/سبتمبر 2017 الممثل الخاص للأمين العام لليبيا وأعيد تقويمها في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 لدعم الحوار الليبي الذي من شأنه أن يحقق استدامة هيكل حكم مستقر وموحد وتمثيلي وفعال في إطار اتفاق الصخيرات السياسي الليبي،

وإذ يتطلع إلى العملية السياسية الشاملة المبينة في خطة العمل الثلاثية المسارات التي تقودها الأمم المتحدة، ويكرر تأكيد أهمية المشاركة الكاملة للشباب والنساء في العملية السياسية، بما في ذلك في حوار المؤتمرات الوطنية،

وإذ يقدر الجهود التي تبذلها ليبيا لمكافحة الإرهاب وآثاره السلبية في حقوق الإنسان في ليبيا، ويؤكد من جديد ضرورة أن تكافح السلطات الليبية الإرهاب في ليبيا، وفقاً لمقتضيات الميثاق والقانون الدولي،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي، ولا سيما مجلس السلام والأمن التابع له ولجنته المعنية بحقوق الإنسان والشعوب، سعياً إلى التوصل إلى حل سلمي وتوافقي للأزمة الليبية،

وإذ يعرب عن بالغ القلق إزاء ما يترتب على الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية في ليبيا من آثار في شعبها، وإزاء استمرار التشريد الجماعي، وانتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في ليبيا، ولا سيما تأثيرها في أضعف الفئات، بمن فيها النساء والأطفال، وإذ يشدد على أهمية استعادة سيادة القانون في جميع أنحاء ليبيا، مع الاستعادة الكاملة للسيطرة الدولة، بوسائل منها استراتيجية أمنية شاملة تقوم على مؤسسات أمنية محترفة وخاضعة للمساءلة وموحدة،

وإذ يعرب عن قلقه الشديد إزاء ارتكاب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في حق المهاجرين غير النظاميين في ليبيا، حتى في مراكز الاحتجاز، وإذ يشاطر حكومة الوفاق الوطني قلقها بشأن الروايات المتعلقة بالتجاوزات التي ترتكبها التنظيمات الإجرامية،

وإذ يثني على إنشاء آلية للمرور العابر في حالات الطوارئ لإجلاء المهاجرين من ليبيا إلى النيجر ورواندا بدعم من الاتحاد الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، في جهد مشترك للتخفيف من التحديات التي تواجه المهاجرين في ليبيا،

وإذ يؤكد من جديد أنه ينبغي محاسبة المسؤولين عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني بواسطة إجراءات قضائية فعالة وإتاحة فرص اللجوء إلى القضاء،

وإذ يشدد على الحاجة الماسة إلى تنسيق الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية من خلال تقاسم المسؤولية بغية منع استغلال المهاجرين غير النظاميين من جانب المهربين والمتجرين بالبشر والجماعات الإرهابية، وتيسير عودة المهاجرين المذكورين إلى بلد ثالث طوعاً وبأمان وكرامة أو إعادتهم إلى أوطانهم، وفقاً للقانون الوطني والدولي،

1- يرحب باستمرار تعاون حكومة الوفاق الوطني مع مجلس حقوق الإنسان ولجانه وآلياته، بما في ذلك في سياق الاستعراض الدوري الشامل، ويشدد على الحاجة الملحة إلى تنفيذ التوصيات التي قبلتها ليبيا بمناسبة استعراضها خلال جولة الاستعراض الثانية؛

(1) انظر S/2020/63، المرفق الأول.

- 2- يعرب عن استيائه من سلسلة الأحداث التي أدت إلى اندلاع الجولة الأخيرة من النزاع المسلح في الحرب المعلنة على العاصمة في 4 نيسان/أبريل 2019، والتي أدت إلى إلغاء المؤتمر الوطني الليبي بقيادة الأمم المتحدة الذي طال انتظاره، والمقرر أصلاً في غدامس في 14 نيسان/أبريل 2019؛
- 3- يحث الدول على بذل كل جهد ممكن، وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، لمنع أي دعم سياسي أو مادي أو مالي للجماعات الإرهابية، وحرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن، ومن العمل والتنقل والتجنيد بحرية، ومنع الانتهاكات والتجاوزات التي ترتكبها الجماعات الإرهابية داخل حدود الدول؛
- 4- يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا⁽²⁾، ويهيب بجميع الأطراف أن تحترم القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- 5- يرحب بتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا⁽³⁾، بما في ذلك تقييمات فعالية المساعدة التقنية وتدابير بناء القدرات التي تلقتها ليبيا؛
- 6- يرحب أيضاً بالخطة الثلاثية الخطوات التي أعلنها الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، والتي سينتهي بموجبها النزاع المسلح والحرب بالوكالة، مما يساعد على تحقيق الاستقرار من أجل معالجة حالة حقوق الإنسان في ليبيا على النحو المناسب؛
- 7- يعرب عن تقديره البالغ للجهود الدؤوبة المبذولة لتحقيق استقرار الاقتصاد الليبي في المحادثات التي بدأت في تونس العاصمة، والنهوض بالوضع العسكري والسياسي في ليبيا في المحادثات المعقودة في جنيف، في إطار الخطة الثلاثية الخطوات، ومبادرة توحيد الجيش الليبي في المحادثات التي عقدت في القاهرة؛
- 8- يرحب، باسم فريق الأمم المتحدة القطري، بالتزام الممثل الخاص للأمين العام لليبيا وبالعمل الإنساني الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية وغيرها بقصد تكثيف العمل في الميدان الذي تضطلع به الأمم المتحدة لمساعدة حكومة الوفاق الوطني على تحسين الظروف المعيشية لجميع المدنيين، بما في ذلك المهاجرون غير النظاميين والمشردون داخلياً؛
- 9- يتطلع إلى تعزيز برامج الأمم المتحدة للمساعدة التقنية والإنسانية في ليبيا، والتخطيط لجولة جديدة من التمويل الطوعي لعام 2020 لخطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا ومرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا، وتعزيز التنسيق الاستراتيجي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وغيرها من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في ليبيا؛
- 10- يشير إلى زيارة المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً إلى ليبيا في الفترة من 25 إلى 31 كانون الثاني/يناير 2018، ويهيب بحكومة الوفاق الوطني أن تواصل تنفيذ التوصية التي قدمتها المقررة الخاصة في تقريرها⁽⁴⁾ بإعطاء الأولوية لرسم خارطة طريق وطنية من أجل وضع استراتيجية مشتركة، وبالمساعدة على توجيه وضمان وضع خطة عمل منسقة لاستجابة مناسبة وفعالة للتصدي لحالة المشردين داخلياً؛

(2) S/2020/41.

(3) A/HRC/40/46 و A/HRC/43/75.

(4) A/HRC/38/39/Add.2.

- 11- يرحب بقرار حكومة الوفاق الوطني الموافقة على طلب الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي لزيارة ليبيا، ويشجع الفريق العامل على إجراء زيارته في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية؛
- 12- يرحب أيضاً بتوجيه حكومة الوفاق الوطني دعوتها من جديد إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان لزيارة ليبيا ومواصلة التعاون الجاري بين سلطات ليبيا والمفوضية السامية؛
- 13- يرحب كذلك بالتعاون البناء بين حكومة الوفاق الوطني والمنظمة الدولية للهجرة، ومن جملته الدعوة التي وجهتها الحكومة إلى المدير العام للمنظمة بهدف معالجة أوضاع المهاجرين غير النظاميين المحتجزين في مراكز احتجاز في ليبيا، مع إعطاء الأولوية للأطفال والنساء، كما يرحب بالنتائج الإيجابية التي تحققت بالتنسيق مع الحكومة وبدعم من الدول الأعضاء، بما فيها دول الجوار، والمنظمات الإقليمية؛
- 14- يحيط علماً بالتقرير المتعلق باجتماع اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا التابعة للاتحاد الأفريقي، المعقود في أديس أبابا في 10 شباط/فبراير 2019، وباستضافة الكونغو للاجتماع الثامن للجنة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي في برازافيل في 30 كانون الثاني/يناير 2020؛
- 15- يطلب إلى حكومة الوفاق الوطني وهيئات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ذات الصلة اتخاذ التدابير اللازمة للتخطيط لإجراء انتخابات وطنية تشريعية ورئاسية حرة وشفافة ونزيهة بمجرد استقرار حالة الأمن الوطني، دعماً للعملية التي تقودها الأمم المتحدة؛
- 16- يقر بضرورة أن تبذل الدول مزيداً من الجهود لتعقب الأصول الليبية المخبأة والمسرقة وتجميدها وحفظها، وأهمية التعاون الفعال بين المجتمع الدولي وحكومة الوفاق الوطني من أجل استردادها، نظراً إلى المساهمة الكبيرة لهذه الأصول في تحسين الأمن والنهوض بالتنمية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في ليبيا؛
- 17- يرحب بقرار مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني إعادة تشكيل لجنة وطنية معنية بالقانون الدولي الإنساني، برئاسة وزارة العدل وعضوية الوزارات المعنية، للتوعية بحقوق الإنسان في الدوائر الأمنية والعسكرية؛
- 18- يثني بالجهود التي يبذلها مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني لإنشاء لجنة مشتركة لرصد حالة حقوق الإنسان، وتحسين الظروف في مراكز الاحتجاز والسجون وجميع المؤسسات ذات الصلة، ويدعو الدول في هذا الصدد إلى تقديم ما يلزم من المساعدة وبناء القدرات؛
- 19- يشيد بقرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني الصادر في 19 نيسان/أبريل 2018 والقاضي بإنشاء لجنة رفيعة المستوى لمتابعة شؤون الليبيين المشردين داخل البلد وخارجه؛
- 20- يشيد أيضاً بجميع الجهود الدولية والإقليمية المبذولة للتوصل إلى حل شامل، من خلال الحوار، يمهد الطريق لاستعادة الاستقرار في ليبيا، وبالدور الهام للاتحاد الأفريقي ولجنته الرفيعة المستوى المعنية بليبيا وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي واجتماع الجزائر لوزراء خارجية دول الجوار؛
- 21- يرحب باستنتاجات المؤتمر الدولي المعني بليبيا المعقود في 19 كانون الثاني/يناير 2020 في برلين، ويحث الدول التي تتدخل بصورة انفرادية في الشؤون الداخلية لليبيا والتي قد تتحمل جانباً من المسؤولية على الامتناع عن هذا التدخل عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها حظر توريد الأسلحة؛

22- يرحب أيضاً في هذا الصدد بقرار مجلس الأمن 2510(2020) المؤرخ 12 شباط/فبراير 2020، الذي أيد فيه المجلس استنتاجات مؤتمر برلين⁽⁵⁾، وبهيب بجميع الدول المعنية أن تمتثل لأحكامه، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز وقف إطلاق النار وحظر توريد الأسلحة، مما سيكون له أثر إيجابي مباشر في حالة حقوق الإنسان في ليبيا؛

23- يهيب بالمجتمع الدولي أن يؤيد تأييداً تاماً الخطة الخاصة بليبيا بشأن "إسكات البنادق بحلول عام 2020"، والفريق العامل المنشأ للإشراف على تنفيذها، الذي أعلنه رئيس الحكومة السراج على هامش الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، وذلك تمشياً مع حملة الاتحاد الأفريقي: إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالحد من تدفق الأسلحة والاتجار غير المشروع بها؛

24- يرحب بقرار مجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني بإنشاء لجنة مسؤولة عن الترتيبات الأمنية لتأمين العاصمة وضواحيها، وجميع الأراضي الليبية، ويرحب أيضاً بمبادرة وزارة الداخلية الليبية بإنشاء غرفة أمنية مشتركة، تنسقها الحكومة والمجتمع الدولي، ويدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى تقديم الدعم التقني وبناء القدرات اللازمين لهذه الآلية التعاونية من أجل إحلال السلام في ليبيا؛

25- يؤكد من جديد إدانة الأمم المتحدة للغارات الجوية التي شنت في جميع أنحاء ليبيا، ولا سيما الغارات التي استهدفت المدنيين والمدارس والمرافق الطبية والمطارات المدنية على نحو يتنافى مع القانون الدولي الإنساني، ومراكز احتجاز المهاجرين وغيرها من المرافق الواقعة في المناطق المكتظة بالسكان، مما أسفر عن مقتل وجرح مدنيين، بمن فيهم أكثر الفئات ضعفاً، أي النساء والأطفال والمهاجرون، وتسبب في تشريد أعداد كبيرة من الأشخاص وفي تفاقم الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية في البلد؛

26- يشدد على أهمية المساعدة التقنية وتدابير بناء القدرات التي تتخذها الدول الأعضاء في المنظمات الدولية والإقليمية لمساعدة ليبيا على تأمين حدودها، ومنع التنظيمات الإجرامية العابرة للحدود من استخدام الأراضي الليبية كملاذ آمن، والتحقق في أعمال تهريب المهاجرين غير النظاميين والاتجار بالأشخاص عبر أراضيها ومقاضاة مرتكبيها، وفقاً للقانون الوطني والدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تكون ليبيا دولة طرفاً فيها، وتهيب بالدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية أن توسع قاعدة شراكتها مع حكومة الوفاق الوطني وبما يدعم فريق الأمم المتحدة القطري؛

27- يدين بشدة الهجمات الإرهابية التي استهدفت وزارة الخارجية والمؤسسة الوطنية للنفط والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات وغيرها من المؤسسات في جميع أنحاء ليبيا التي ترتكبها الجماعات الإرهابية، وأي كيانات أخرى مرتبطة بها في ليبيا يدرجها مجلس الأمن في قائمة الجماعات الإجرامية أو الإرهابية؛

28- يقر بالتحديات التي تواجهها ليبيا باستمرار في مجال حقوق الإنسان، ويشجع بقوة الدول والمنظمات الدولية على دعم ليبيا وزيادة جهودها الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها ومنع أي انتهاكات أو تجاوزات، ويشجع في هذا الصدد حكومة الوفاق الوطني على مواصلة تعاونها مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛

29- يدين بشدة جميع أعمال العنف المرتكبة في ليبيا، لا سيما تلك التي تشكل انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وخاصةً في حق المدنيين والمهاجرين، بمن فيهم النساء والأطفال، وأيضاً الانتهاكات والتجاوزات المبلغ عنها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، عمليات الاحتجاز غير القانوني والاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب وأعمال القتل غير المشروعة، بما فيها ما يُدعى من عمليات إعدام خارج نطاق القانون وأعمال اعتداء وتخويف أو مضايقة وعنف ارتكبت في حق صحفيين وإعلاميين وأفراد من المجتمع المدني ومدافعين عن حقوق الإنسان، ولا سيما بالنظر إلى دورهم في توثيق الاحتجاجات وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، والقيود المفروضة على حرية التعبير؛

30- يلاحظ بقلق الوضع الإنساني في ليبيا، ويرحب بالجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني لأجل تحسينه، ويدعو إلى السماح بوصول المساعدات الإنسانية التي تقدمها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركاؤها المنفذون وغيرها من المنظمات الإنسانية بصورة عاجلة وآمنة وسلسة، حتى عبر خطوط النزاع، وبناء على طلب السلطات الليبية، بغية ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين بحرية وبسلوك أقصر الطرق؛

31- يعرب عن قلقه إزاء عدد المحتجزين، بمن فيهم المحتجزون لأسباب ذات صلة بالنزاع، ويشجع حكومة الوفاق الوطني على معالجة ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، ويعرب عن قلقه أيضاً إزاء التقارير المتعلقة بالتعذيب والعنف الجنسي والجنساني والظروف القاسية في السجون ومراكز الاحتجاز، ويطلب إلى الحكومة التعجيل ببسط سيطرتها الكاملة والفعالية على جميع السجون ومراكز الاحتجاز كي تضمن معاملة المحتجزين معاملة تتفق مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، الالتزامات المتعلقة بضمانات المحاكمة العادلة والمعاملة الإنسانية أثناء الاحتجاز؛

32- يقر بالجهود التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني لمعالجة مخنة المشردين داخلياً، ويشجع الحكومة على مواصلة جهودها لتحسين تلك الحالة، بوسائل منها تنفيذ الاتفاق المبرم بوساطة مجلس الرئاسة، ويدعو إلى العودة الطوعية والأمنة والكرامة لجميع المشردين بسبب النزاع منذ عام 2011، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويحث الدول والمنظمات الدولية على زيادة جهودها الرامية إلى تسوية حالة المشردين داخلياً؛

33- يكرر نداءه إلى جميع الأطراف في ليبيا بأن تفي على الفور بالتزاماتها الواجبة التطبيق بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وبأن تحترم جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية احتراماً صارماً، ويحث جميع القادة على إعلان عدم التسامح مع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان أو مع انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي يرتكبها مقاتلوهم وعلى فصل المسؤولين عن تلك الأفعال من عملهم ومحاسبتهم؛

34- يحث جميع الليبيين على التصدي للاستقطاب وخطاب الكراهية في الخطاب الرسمي والعالم، لأنهما يهددان القيم الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي والسلام، ويضعفان النسيج الاجتماعي ويقوضان الاستقرار والسلام والأمن؛

35- يطلب إلى حكومة الوفاق الوطني والمجتمع الدولي والأمم المتحدة وجميع أطراف النزاع في ليبيا تيسير مشاركة النساء مشاركة كاملة وفعالية وبالمساواة مع الرجل في الأنشطة المتعلقة بمنع النزاع المسلح وتسويته وحفظ السلم والأمن وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويشجع المجلس الرئاسي على ضمان أداء الوحدة المعنية بدعم وتمكين المرأة، المنشأة في تشرين الثاني/نوفمبر 2018، وظيفتها؛

- 36- يشدد على أهمية المضي في رصد حالة حقوق الإنسان وتقديرها وتقييمها وعلى التزام حكومة الوفاق الوطني بذلك بهدف تقرير التدابير الفعالة لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في ميدان حقوق الإنسان؛
- 37- يناشد حكومة الوفاق الوطني أن تزيد من جهودها لمحاسبة المسؤولين عن انتهاكات أو تجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وينوه في هذا الصدد بالتعاون بين الحكومة والآليات والمنظمات الدولية المعنية بالإجرام والمساءلة؛
- 38- يهيب بالمؤسسة التشريعية الليبية أن تضطلع بمسؤولياتها وأن تدعم الجهود المبذولة لتوطيد سيادة القانون وسن تشريعات جديدة لزيادة حماية حقوق الإنسان في ليبيا، وفقاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- 39- يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تستمر، في الوقت الذي تواصل فيه عملها مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جميع أنحاء ليبيا وأن تقدم تقارير عنها، وأن تحدد وقائع وملاسات هذه التجاوزات والانتهاكات بهدف تجنب الإفلات من العقاب وضمان المحاسبة الفردية الكاملة؛
- 40- يجدد طلبه إلى المفوضية السامية لتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات إلى ليبيا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ومنع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وضمان المحاسبة على هذه الانتهاكات والتجاوزات؛
- 41- يشجع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان على زيارة ليبيا وعلى تقديم تقارير إلى المجلس عن الوضع فيها والإبلاغ عنه أيضاً من خلال إصدار بيانات عامة؛
- 42- يدعو المفوضية السامية إلى العمل عن كثب مع حكومة الوفاق الوطني وهيئات الأمم المتحدة المعنية والاتحاد الأفريقي وسائر المنظمات الدولية والإقليمية المعنية؛
- 43- يطلب إلى المفوضية السامية أن تستحدث على الفور بعثة لتقصي الحقائق وترسلها إلى ليبيا، وأن تعين خبراء لتنفيذ الولاية التالية، بطريقة مستقلة ومحيدة، لمدة سنة واحدة:
- (أ) تقصي حقائق وظروف حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء ليبيا، وجمع واستعراض المعلومات ذات الصلة، وتوثيق الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من جانب جميع الأطراف في ليبيا منذ بداية عام 2016، بما في ذلك توثيق أي أبعاد جنسانية لهذه الانتهاكات والتجاوزات، وحفظ الأدلة بغية ضمان محاسبة مرتكبي انتهاكات أو تجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛
- (ب) العمل بالتعاون مع السلطات الليبية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا؛
- 44- يبحث السلطات الليبية على السماح لبعثة تقصي الحقائق وأعضائها بالوصول دون عوائق إلى جميع الأراضي الليبية دون تأخير والسماح لهم بزيارة المواقع، والاجتماع والتحدث بحرية وفي إطار من الخصوصية، عندما يطلبون ذلك، مع من يرغبون في الاجتماع به أو التحدث إليه؛
- 45- يطلب إلى بعثة تقصي الحقائق أن تقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والأربعين معلومات شفوية مستكملة عن أعمالها واستنتاجاتها خلال جلسة تحاور، بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام لليبي، وأن تقدم إلى المجلس، أثناء جلسة تحاور في دورته السادسة والأربعين، تقريراً خطياً شاملاً عن حالة حقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك الجهود الرامية إلى منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وضمان المحاسبة عليها، وتقديم توصيات للمتابعة؛

46- يطلب إلى الأمين العام أن يوفر للمفوضية السامية جميع الموارد اللازمة لتنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملاً؛

47- يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

الجلسة 46

22 حزيران/يونيه 2020

[اعتمد دون تصويت.]
